الجباية البترولية والتوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر *

Petroleum collection and financial balance of the pension fund in Algeria

د. محمد حداد، أستاذ محاضر أ، جامعة الجزائر3، الجزائر.
د. محمد ماحي، أستاذ مؤقت ، جامعة الجزائر3، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2019/12/13 ؛ تاريخ القبول : 2020/02/02

مستخلص:

تهدف الدراسة إلى إعطاء صورة عن طرق تمويل نظام التقاعد في الجزائر ومدى مساهمة الجباية البترولية في ظل الإختلالات المالية التي عرفها الصندوق وتأثره بالتغيرات السياسية والإقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الإصلاحات في منظومة التقاعد سنة 1983.

وقد واجهت الجزائر على غرار عدة دول صعوبات في تمويل نظام التقاعد مما إستدعى إلى إجراء إصلاحات في نظام التقاعد من أجل الحفاظ على أموال المشتركين والوفاء بإلتزامات الصندوق، كنتيجة لتزايد عدد المشتركين في الصندوق مما إستدعى إلى الإستنجاد بالمداخيل النفطية لإعادة التوازن لصندوق التقاعد، وجاءت هذه الدراسة لتبين الدور الذي تلعبه الجباية البترولية للحفاظ على توازن صندوق التقاعد، وقد خلصت الدراسة إلى أن للجباية دور في هذا إعادة التوازن لكن بصفة مؤقتة نظرا للإضطرابات التي قد تلحق بقطاع النفط.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، التقاعد، الإيرادات، التوازن المالي.

تصنيف JEL: H55؛ H61 ؛ H69

Abstract:

The study aims to provide a picture of the financing of the Algerian pension system and the extent of the contribution of petroleum collection in the light of the financial imbalances identified by the Fund and its impact on the political and economic changes experienced by Algeria since the reforms in the Retirement System in 1983.

Algeria, like several States, faced difficulties in funding the retirement system, which necessitated reforms in the pension system in order to maintain the funds of the participants and to meet the commitments of the Fund, as a result of the growing number of participants in the Fund, which

* محمد حداد: haddadbari@gmail.com

called for the recovery of oil revenues to rebalance To the retirement fund, this study came to show the role that petroleum levies play to maintain the balance of the pension fund, and the study concluded that the Gaya has a role in this rebalancing, but temporarily due to the disturbances that may be inflicted on the oil sector.

Keywords: Petroleum Collection; Retirement; Financial balance.

Jel Classification Codes : H55; H61; H69

I. مقدمة

إن فكرة إنشاء نظام يكفل المتطلبات الإجتماعية للأفراد لم يكن حديث النشأة بل نشأ قديما مع فكرة التعاون والتكافل الذي عرفه الإنسان منذ الأزل، وقد تطور هذا الفكر بتطور الإنسان إلى أن وصل إلينا بصورة حديثة، كما يعد وسيلة للحماية من مختلف الأخطار التي قد تواجه الإنسانية و يعتبر التأمين الاجتماعي الوجه الحديث لهذا النوع من التعاون وركيزة مهمة في عملية حماية العامل سواءا خلال مسيرته المهنية أو بعد بلوغه سن التقاعد وعنصرا أساسيا بالنسبة لحياة الفرد عمليا.

وقد أدت التطورات الإقتصادية والإجتماعية إلى ضرورة إيجاد نظام إجتماعي خاصة بعد التطور الملحوظ بعد الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث قطعت الدول المتقدمة شوطا كبيرا في إنشاء فكرة التأمين الإجتماعي الذي يكفل الحق للأجير من جهة ويحافظ على قدرة المستخدم على تحمل تكاليف هذه التأمينات من جهة أخرى بحيث تكون على عاتق كلا الطرفين، وقد ساهمت المنظمات الدولية والنقابات العمالية في إرساء أسس التأمين الإجتماعي عن طريق محاولة إرساء نظام موحد للتأمين كللت بإتفاقية العمل الدولية رقم 102 المتعلقة بالضمان الإجتماعي لمنظمة العمل الدولية الدورة 35 بتاريخ 4 يونيو 1952.

وتختلف أوجه الضمان الإجتماعي بإختلاف الفئات المستهدفة فنجد أن أهم جزء من الضمان الإجتماعي يتمثل في نظام التقاعد أي إيجاد منح تضمن العيش الكريم للأشخاص الذين بلغو السن القانونية للتقاعد من خلال إشتراكات يدفعونها عبر صناديق الضمان طيلة مسارهم الوظيفي، لكن قد نجد صعوبات في كيفية ضمان هذه المنح والتعويضات بسبب قلة الموارد وصعوبة تمويل هذا النوع من الضمان لكونه أصعب جزء في منظومة الضمان الإجتماعي.

وقد واجهت الجزائر على غرار عدة دول صعوبات في تمويل نظام التقاعد مما إستدعى إلى إجراء إصلاحات في نظام التقاعد من أجل الحفاظ على أموال المشتركين والوفاء بإلتزامات

الصندوق، كنتيجة لتزايد عدد المشتركين في الصندوق مما إستدعى إلى الإستنجاد بالمداخيل النفطية لإعادة التوازن لصندوق التقاعد مما سبق يمكن الوصول إلى طرح الإشكالية الآتية:

أولا: إشكالية البحث

هل تساهم الجباية البترولية في إعادة التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر؟ وكيف تكون هذه المساهمة؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسية إلى إشكاليات فرعية أخرى كالتالي:

1- ما الطبيعة القانونية لنظام التقاعد في الجزائر؟

2- ما هي مصادر تمويل صندوق التقاعد في الجزائر؟

3- ما هو دور الجباية البترولية في تمويل صندوق التقاعد في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث قمنا باعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

1- تلعب المنظومة القانونية دورا كبيرا في حماية الأشخاص من المخاطر المترتبة على تقاعدهم في الجزائر.

2- تتعدد مصادر تمويل الصندوق بين المشتركين وكذا الدولة وأرباب العمل.

3- للجباية البترولية دور إيجابي في المحافظة على التوازن المالي لصندوق التقاعد في الجزائر.

ثالثا: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من التغيرات التي تظهر على البيئة الاجتماعية والتطورات الاقتصادية والآثار السلبية الناجمة عن المخاطر، تؤدي المخاطر إلى انخفاض أداء المنظمات الاقتصادية مما يصعب على المؤسسات من إيجاد مصادر تمويلية التي تكون غير متاحة، وهذا ما يؤدي إلى تراكم المشاكل على تمويل نظام التقاعد لمعظم الدول من ضمنها الجزائر.

رابعا: اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى الوقوف على ظاهرة التغطية الشاملة للضمان الاجتماعي و التامين الصحي التي سعت من اجله الدولة الجزائرية، وذلك بتوفير الإحتياجات و المتطلبات الصحية والإجتماعية، ومحاولة البحث عن التدابير اللازمة لتحقيق ذلك.

وللاجابة عن الأسئلة المطروحة تم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

المحور الأول : المنظومة القانونية للتقاعد في الجزائر.

المحور الثاني : مصادر تمويل صندوق التقاعد في الجزائر.

المحور الثالث: دور موارد الجباية النفطية في إعادة التوازن المالي للصندوق.

II. المنظومة القانونية للتقاعد في الجزائر.

تعتبر القاعدة القانونية الركيزة الاساسية لأي نظام تأمين إجتماعي فهي التي تحدد العلاقة القانونية بين المؤمن و مصالح الضمان الاجتماعي من جهة وبين أرباب العمل وهذه المصالح من جهة أخرى، وقد مر نظام التقاعد في الجزائر بعدة مراحل وعدة إصلاحات منذ الإستقلال إنطلاقا من النظام الموروث عن الاستعمار الفرنسي إلى قانون الضمان الاجتماعي 83-12 مرورا بالمرسوم 94-10 وصولا إلى إصلاحات 2016.

1- التطور التاريخي لنظام التقاعد في الجزائر:

عرفت مرحلة ما قبل الاستقلال1945-1962 استفادة عدد قليل من الجزائريين من منحة التقاعد، وهي الفئة التي كانت تنخرط في صناديق تقاعد متواجدة في فرنسا، وتمييزا واضحا بين الجزائريين والمعمرين(عدم المساواة بين المشتركين من مختلف القطاعات) وتميز قطاعات على حساب قطاعات أخرى، وتاريخيا، فقد اتجهت فرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى إصلاح نظامها للتأمين الاجتماعي بما يتماشى وظروف هذه المرحلة، وتحت ضغط الاحتجاجات العمالية والحركات الاجتماعية تم إحداث ثمانية أنظمة كانت تتميز بوجود اختلافات كبيرة فيما بينها. (محديد، 2012، صفحة 83)

ومر نظام التقاعد في الجزائر بعدة مراحل أولها النظام الموروث عن الإستعمار الفرنسي حيث عرفت هذه المرحلة إنشاء هيئة للحماية الاجتماعية لعمال البحر في سنة 1963، وتقع هذه الهيئة تحت وصاية وازرة الدولة المكلفة بنقل سلك البحارة الجزائريين، كما تم إنشاء صندوقين متخصصين، من مهامهما إدارة منح التقاعد في قطاع الغاز والكهرباء والنقل والسكك الحديدية. (أقاسم، 2012، صفحة 28)

لكن مع صدور القوانين الجديدة للضمان الإجتماعي في جويلية 1983 وخاصة منها المتعلقة بالتقاعد، تم إنشاء نظاما موحدا يوفر المزايا لكل العمال مهما كان مجال النشاط الذي يعملون فيه. وبذلك تم تأسيس نظام موحد للتقاعد عن طريق إصدار القانون 83/12 المؤرخ في 02 جويلية 1983، المعدل والمتمم المتعلق بالتقاعد وبمقتضى المرسوم رقم 85-223 الصادر في

20 أوت 1985 والمتعلق بتنظيم الضمان الإجتماعي تم وضع حد لتعدد صناديق التقاعد. (محداد، 2018، صفحة 83)

عرفت المنظومة القانونية للتقاعد عدة تعديلات متتالية بموجب عدة نصوص تشريعية لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمستجدات الطارئة، نذكر منها :الأمر رقم 94-10المؤرخ في 26 مايو 1994 المحدث للتقاعد المسبق، والأمر رقم 97 -13المؤرخ في 31 ماي 1997 المؤسس للتقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن، والأمر رقم 96 -18 المؤرخ في 06 يوليو 1996 المعدل والمتمم لقانون التقاعد، والقانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالتقاعد، القانون رقم 15/16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالتقاعد. (الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 3)

2- طبيعة نظام التقاعد في الجزائر

لقد استوحى نظام التقاعد في الجزائر غداة الاستقلال قواعد تسييره من النظام الفرنسي إلى غاية صدور القانون 12/83 المتعلق بالتقاعد، والذي بمقتضاه تم توحيد نظام التقاعد الذي يعتمد مبدأ التوزيع كأساس لتمويله. (الجريدة الرسمية، 1983، صفحة 1803)

يعرف نظام التقاعد بالتوزيع من خلال هدفه على النحو التالي "التقاعد يهدف إلى ضمان دخل تعويضي للأشخاص المسنين قصد تمكينهم هم وذوي حقوقهم من تغطية حاجاتهم المعيشية اليومية ".(محديد، 2012، صفحة 54).

وقد تم تحديد سن التقاعد حسب المادة 6 من القانون 12/83 المعدل والمتمم بالقانون رقم 15/16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 بالنسبة للعمال الأجراء، ب 60 سنة بالنسبة للرجال و 55 سنة بالنسبة للنساء .أما بالنسبة للعمال غير الأجراء، فتحدد السن التي تخول الحق في معاش التقاعد ب65 سنة كاملة بالنسبة للرجال و60 سنة بالنسبة للنساء العاملات، و"يتأثر سن التقاعد بطبيعة ونوعية العمل، من حيث الظروف المحيطة به، والقوة البدنية المطلوبة فيه، والمخاطر الموجودة فيه، كما قد يتأثر بسياسة التشغيل المعتمدة في البلاد، فعند ارتفاع معدلات البطالة يمكن تخفيض سن التقاعد للسماح بتشغيل العمال العاطلين عن العمل" (الجريدة الرسمية، 2016)

ويتم منح معاش التقاعد إلى العامل الذي تتوفر فيه الشروط التالية:

1 – أن يكون قد بلغ سن الـ 60 (65 للعمال غير الأجراء)؛

2 – أن يكون قد عمل 15 سنة من بينها 7 سنوات ونصف على الأقل تمت فيها تأدية عمل فعلي وسددت فيها الاشتراكات ويتم تخفيض هذه المدة إلى النصف بالنسبة للعمال المجاهدين. يحق للمرأة العاملة الاستفادة من التقاعد في سن 55 بطلب منها. كما تستفيد من تخفيض لمدة سنة واحدة من السن القانوني للتقاعد عن كل طفل متكفل به وفي حدود 3 أطفال، ولا يتم فرض أي شرط للسن:

- بالنسبة للعامل الأجير الذي استوفى 32 سنة من النشاط،
- بالنسبة للمجاهد الذي تحصل على معاش بنسبة 100 % ،
- بالنسبة للعامل الذي أصيب بعجز كلي ونهائي .

نص التشريع أيضا، على إمكانية استفادة العامل في حالة نشاط بطلب منه، على معاش نسبي إذا بلغ على الأقل سن الـ 50 والمبررة بـ 20 سنة نشاط، ويتم تخفيض الحد الأدنى للسن ومدة العمل إلى 5 سنوات لفائدة المرأة الأجيرة.

يتم احتساب كل سنة عمل بنسبة 2.5 % بعنوان التقاعد (3.5% لسنوات المشاركة في حرب التحرير الوطنية).

تبلغ النسبة الكاملة لمعاش التقاعد الـ 80% (100% للمجاهد).

إن الأجر المرجعي لحساب معاش التقاعد يتمثل في الخمس سنوات الأخيرة للنشاط أو أفضل 5 سنوات من المسار المهني للعامل الأجير وأفضل 10 إيرادات سنوية بالنسبة لغير الأجير.

الجدول رقم (1): تطور عدد المستفيدين منح و معاشات التقاعد.

السنوات	معاش التقاعد المباشر	معاش التقاعد المنقول	منحة التقاعد المباشر	منحة التقاعد المنقول	المعاشات المدفوعة في الخارج	التقاعد التكميلي	منح أخرى	المجموع
2010	1 098 185	897 352	109 369	57 807	6 576	575	28	2 169 892
2011	1 150 585	853 732	117 770	60 768	6 553	268	26	2 189 702
2012	1 242 526	877 789	127 911	64 312	6 733	235	25	2 319 531
2013	1 357 912	910 352	139 693	67 482	6 783	214	18	2 482 454
2014	1 467 878	930 341	154 211	70 890	6 815	209	18	2 630 362
2015	1 572 991	952 157	167 290	74 085	6 865	209	18	2 773 615
2016	1 733 972	980 391	178 645	78 406	6 916	209	18	2 978 557
2017	1 897 287	991 282	190 442	80 716	6 951	207	18	3 166 903
2018	1 916 997	1 009 126	201 391	82 787	6 977	207	18	3 217 503

المصدر: الصندوق الوطني للتقاعد على الموقع : http://cnr.dz/ar/chiffres-caracteristiques/ تاريخ الإطلاع : 2019/05/22

من الجدول السابق يتبين لنا مدى التطور في عدد المستفيدين من خدمات صندوق التقاعد حيث إنتقل من مليوني مستفيد سنة 2010 إلى أكثر من 3.2 مليون مستفيد سنة 2018 والملاحظ أن أكبر زيادة كانت بعد سنوات 2015 إلى غاية 2017 كنتيجة لبداية العمل بإصلاحات 2016 وبداية إلغاء التقاعد النسبي.

III. مصادر تمويل صندوق التقاعد في الجزائر

1. التمويل عن طريق الإشتراكات

يعتبر التمويل المالي التحدي الكبير الذي قد يواجهه أي نظام تأميني، وكون أن نظام التقاعد في الجزائر هو نظام توزيعي ينطوي ضمن منظومة التأمين الإجتماعي فقد تم وضع نظام تمويلي يتكون من إشتراكات خاصة بأرباب العمل وكذا الأجير، حيث تقضي المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 06-339 المؤرخ في 25 سبتمبر 2006 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 94- 187 المؤرخ في 6 يوليو 1994، الذي يحدد توزيع نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي على أنه " :توزع نسبة الاشتراكات ابتداء من أول أكتوبر سنة 2006، كما يأتي:

25 % من أساس الاشتراكات في الضمان الاجتماعي يتكفل بها المستخدم،

9 % من أساس الاشتراكات في الضمان الاجتماعي يتكفل بها العامل،

0.5 % من أساس الاشتراكات بعنوان حصة صندوق الخدمات الاجتماعية.

وتوزع نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي المحددة ب 34.5 %كما يلي:

الجدول رقم (2): نسب توزيع إشتراكات الضمان الإجتماعي .

الفروع	حصة المستخدم	حصة الأجير	حصة الخدمات الإجتماعية	المجموع
التأمينات الاجتماعية	%12.5	%1.5	/	%13
حوادث العمل والأمراض المهنية	%1.25	/	/	%1.25
التقاعد	%10	%6.75	%0.5	%18.25
التامين عن البطالة	%1	%0.5	/	%1.5
التقاعد المسبق	%0.25	%0.25	/	%0.5
المجموع	%25	%9	%0.5	%34.5

المصدر: المادة الأولى المرسوم التنفيذي رقم 15-236 الجريدة الرسمية رقم 2015/49 ص 9.

من الجدول السابق نلاحظ أن النسبة الموجهة للتقاعد تأخذ الحصة الكبيرة من نسبة الضمان الإجتماعي أكثر من 18% مما يعني الاهمية الكبيرة للتقاعد ضمن المنظمة التأمينية في الجزائر، ومحاولة تأمين إلتزامات الصناديق التأمينية، غير أنه بالمقابل فإن نظام التأمينات الاجتماعية في العديد من الدول يعاني من مشاكل كبيرة على مستوى توفير التمويل الكلي لمؤسساته من أجل الفعالية في تقديم الخدمات بشتى أنواعها، ولذلك يسعى العاملون على تسيير هذا القطاع دوما إلى السهر على زيادة الموارد التي يمكن استعمالها في معالجة هذا المشكل .

أما في يخص الإشتراكات الخاصة بالعمال غير الأجراء فقد حددت بنسبة 15% من الدخل الخاضع للضريبة موزعة بين التأمينات الإجتماعية بنسبة 7.5%، وصندوق التقاعد بنسبة 7.5% حسب المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 96-434 المؤرخ في 30 نوفمبر 1996 .

مساهمة الدولة في تمويل صندوق التقاعد في الجزائر

يكون تدخل الدولة في معظم أنظمة التأمين من أجل حماية والوفاء بالإلتزامات إتجاه المؤمنين عندما يكون هناك عجز في التكفل بهذه الفئة ومساهمة تتم بتمويل جزء من المنظومة

الاجتماعية في العديد من دول العالم عن طريق الإعانات والتحويلات وفيما يخص الجزائر، فإن ميزانية الدولة تتدخل من خلال عدة عمليات كصرف

المنح العائلية ونفقات المتقاعدين الذين يتقاضون منحا منخفضة، وبخصوص تمويل فرع التقاعد، قررت السلطات العمومية، سنة 2006 إنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد يتولى مهمة تسيير الموارد المالية المسندة إليه من أجل تكوين احتياطات موجهة للمساهمة في إستمرار المنظومة الوطنية للتقاعد وديمومتها حسب المادة 30 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 بمعدل 2% ثم رفع النسبة إلى 3% من الجباية البترولية في قانون المالية 2012 المادة 89 .

IV. دور موارد الجباية النفطية في إعادة التوازن المالي للصندوق.

1. إختلال التوازن المالي لصندوق التقاعد

يواجه مسيري صناديق التقاعد مشكلة الوفاء بإلتزاماتهم في ظل تزايد عدد المشتركين من جهة وقلة الموارد المالية من جهة أخرى، في ظل إعتماد الجزائر لنظام التوزيع لتغطية نظام التقاعد وقد واجه الصندوق الوطني للتقاعد عدة صدمات مالية أدت إلى إعادة النظر في منظومته القانونية وكذا طرق تمويله.

بدأت بوادر العجز المالي لصندوق التقاعد منذ نهاية 2002 حيث بلغ عجز الصندوق 1770 مليون دينار جزائري، ثم تحسنت وضعية الصندوق سنتي 2003 و 2004 بفائض قدره 11160 مليون دج .

الجدول رقم (3):تطور إيرادات ونفقات صندوق التقاعد.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات	141300	148710	183460	190110	204150	244910	284400	317550
النفقات	143070	145440	172300	186930	212870	250720	278260	298750
الرصيد	1770-	3270	11160	3180	8720-	5810-	6140	18800

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	360471	445663	683060	599899	671639	668580	705861
النفقات	350067	406601	572520	685661	795575	927540	1048990
الرصيد	10404	39062	110540	85762-	123936-	258960-	343129-

المصدر: الصندوق الوطني للتقاعد الوحدة مليون دج

يعاني الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر من أزمة مالية حادة تستوجب البحث عن حل سريع لإنقاذه، فقد تمَّ تسجيل ما مجموعه 3.2 ملايين مستفيد من استحقاقات التقاعد حاليا، حسبما ذكر المدير العام للصندوق، سليمان ملوكة يوم 3 يوليو/ تموز 2018، كذلك أشار إلى أنّ عدد حالات التقاعد لعام 2018 بلغ 50 ألف متقاعد، وهو أقل بكثير مما تمَّ تسجيله في السنوات الماضية، وأكَّد ملوكة تدهور الوضعية المالية لصندوق التقاعد في السنوات الأخيرة، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الوطني من جهة وبسبب تقاعد عدد كبير من العمال قبل السن القانونية للتقاعد من جهة أخرى، إذ يعاني الصندوق من عجز مالي كبير، فبعدما بلغت نفقات صندوق التقاعد 600 مليار دينار جزائري (5.09 مليارات دولار) وإيراداته 650 مليار دينار (5.51 مليارات دولار) سنة 2012، من المتوقع أن تصل النفقات إلى 1200 مليار دينار (10.18 مليارات دولار) وإيراداته إلى 700 مليار دينار (5.94 مليارات دولار) مع نهاية سنة 2018.

ونظراً لهذا الوضع الحرج، قدَّمت الحكومة دعماً كبيراً لصندوق التقاعد في سنة 2018 وخصَّصت له مساهمة قدّرت بـ15 بالمائة من النفقات.

وأعلنت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في 8 مايو/ أيار 2018 عن رفع معاشات التقاعد بمعدل يتراوح من 0.5 إلى 5%، وذلك بالاعتماد على مبلغ المعاش، وبلغت تكلفة العملية 22 مليار دينار، أي ما يُعادل 186.5 مليون دولار، ويكمن الاختلاف هذه السنة في أن الزيادات جاءت لمصلحة ذوي المعاشات الضعيفة، عكس ما طُبّق سابقاً من زيادات موحَّدة لكل المعاشات.

كذلك قدَّمت الحكومة دعماً مالياً قيمته 500 مليار دينار، أي ما يعادل 4 مليارات و241 مليون دولار في سنة 2018، لتقوية منظومة الضمان الاجتماعي وتمكينها من استرجاع توازنها المالي، وسيتكرَّر هذا الدعم إذا اتخذت الحكومة قراراً مماثلاً في قانون المالية لعام 2019.

وهذا الدعم ما هو إلا حلّ ظرفي ولن يخلّص الصندوق الوطني للتقاعد من مشكلاته المزمنة، لا سيَّما عند الأخذ بعين الاعتبار التركيبة الديموغرافية في البلاد، والتبعية الكبيرة للريع النفطي الذي يُعد المغذي الرئيسي للصندوق، ولن تستمرّ تلك الحلول المُسَكِّنة مع انهيار أسعار النفط في المستقبل، والتي تعد حلولاً ترقيعية من الدرجة الأولى وتأجيلاً للأزمة وترحيلاً لها إلى السنوات العجاف المقبلة ولن يجدي الحوار الاجتماعي نفعاً آنذاك.

ويعاني الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر من صعوبة كبيرة في دفع معاشات المتقاعدين، لا سيَّما في ظل شحّ موارده، وللمرة الأولى في تاريخ الصندوق، خصَّصت الحكومة، بموجب قانون المالية لسنة 2018، ضريبة تقدّر بنسبة 1% على المنتجات المستوردة التي يعاد بيعها لفائدة هذا

الصندوق والذي سيرى ثمار ذلك القرار خلال الأشهر المقبلة، وإن كان ذلك غير كافٍ، من جهة نتيجة للتدفّق الهائل للعمال الذين بلغوا سنّ التقاعد القانونية والتقاعد المبكر لعمال آخرين منذ سنة 1995، ومن جهة أخرى نتيجة لقلة عدد الموظفين المساهمين في هذا الصندوق.

ولن يتمكَّن الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر من التعامل مع الزيادة الكبيرة في عدد العمال الذين سيتقاعدون مستقبلاً وابتداءً من سنة 2020 إذا ظلّت معدلات النمو الاقتصادي ومساهمات الموظفين والمساهمات الحكومية الأخرى عند مستوياتها الحالية، وإذا بقي نمو الإنفاق في هذا الصندوق أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبذلك سيتم اللجوء إلى رفع سن التقاعد، وهذا ما لا يصبّ في مصلحة كثيرين، وهذه الأزمة المالية التي تخنق الصندوق والتي تمدّدت جذورها طوال عقود مضت أعمق من أن تحلّ بمجرد رفع سن الإحالة على التقاعد. (معطالله، 2018)

الشكل رقم (1): تطور الايرادات والنفقات لصندوق التقاعد في الجزائر. الوحدة مليون دج

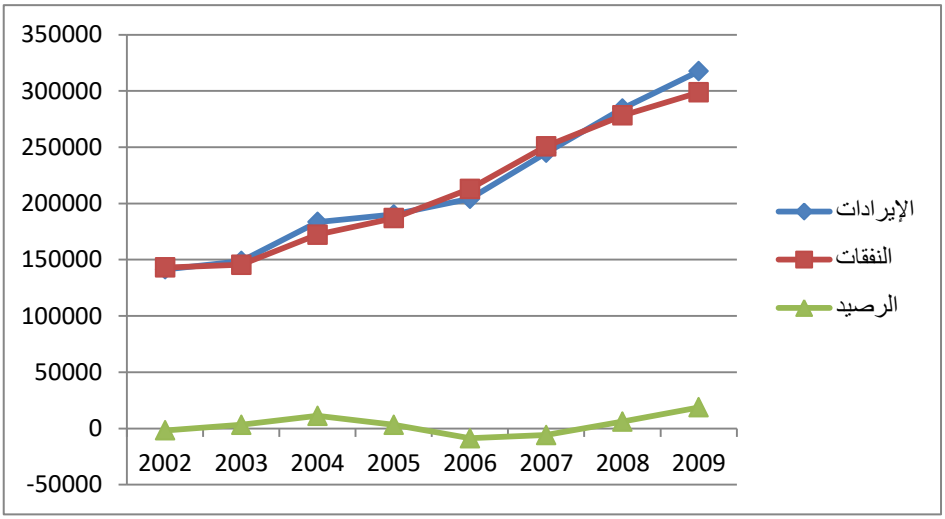

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول رقم 3

2. مساهمة الجباية البترولية في توازن صندوق التقاعد

أدت الإختلالات المالية لصندوق التقاعد إلى البحث عن حلول من شأنها إعادة التوازن للصندوق ولعل من بين الحلول التي أقرتها الحكومة مساهمة الجباية البترولية في تدعيم الصندوق وهذا نظرا لتحسن الجباية البترولية.

الجدول رقم (4):تغطية الجباية البترولية للإيرادات

السنوات	الجباية البترولية	مبلغ المساهمة في صندوق التقاعد	النسبة من الإيرادات %
2007	973 000	19460	7,95
2008	1 715 400	34308	12,06
2009	1 927 000	38540	12,14
2010	1 501 700	30034	/
2011	1 529 400	30588	/
2012	1 519 040	30380,8	4.67
2013	1 615 900	48477	/
2014	1 577 730	47331,9	/
2015	1 722 940	51688,2	/
2016	1 682 550	50476,5	/

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على تقرير وضعية عمليات الخزينة من طرف مديرية التقديرات والسياسات لوزارة المالية على الرابط:
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot2016.pdf

من الجدول السابق نلاحظ التطور الذي شهدته الجباية البترولية وقد تم وضع المساهمة في صندوق التقاعد بناء على النسبة المقررة 2% ثم 3 % سنة 2012 .

حسب التقارير السنوية فإن كل صناديق الضمان الاجتماعي "متوازنة" باستثناء صندوق التقاعد الذي يشهد صعوبات مالية "كل فروع الضمان الاجتماعي (عطل الأمومة، العطل المرضية، العجز، البطالة، حوادث العمل والأمراض المهنية ...) متوازنة ولا تعاني من أي صعوبات مالية عدا فرع التقاعد" مشيرا إلى أن الوضعية الصعبة لأنظمة التقاعد هو "توجه عالمي" راجع إلى الوضعية الاقتصادية الراهنة والتحولات الديمغرافية إضافة إلى ارتفاع معدل الحياة.

و لمواجهة هذا العجز إن الدولة تدخلت لإحداث التوازن المالي للصندوق استثنائيا ودعمته بقيمة 500 مليار دينار ضمن قانون المالية 2018، كما أبدى المدير العام ارتياحه لكون الدولة قد اتخذت إجراءات إضافية "خاصة بتكييف نظام التقاعد الوطني" على الرغم من عجز صندوق التقاعد مستدلا بالإجراء المتضمن في مشروع قانون المالية لسنة 2018 والمتعلق بـ "الدعم الاستثنائي للتوازن" وكذا مساهمة التضامن المقتطعة بنسبة 1% من عمليات تصدير السلع، أما فما يخص الصندوق الاحتياطي للتقاعد الموجه للأجيال القادمة والممول بنسبة 3% من الجباية البترولية، كشف بوركايب أنه بلغ حاليا 429 مليار دج، وأضاف المسؤول انه يرتقب إضافة 66

مليار دينار جزائري لذات الصندوق في حين يعزم قانون المالية ضخ 88 مليار دج حيث يمثل ذلك مبلغا مهما لهذا الصندوق خلال العشر سنوات المقبلة. (الخبر اونلاين، 2017)

V. الخلاصة :

إن الحديث عن إيجاد الأليات التي من شأنها الحفاظ على التوازنات المالية لصندوق التقاعد في الجزائر يجب أن يكون ضمن إستراتيجية إصلاح شاملة، وتعتبر الجهود الرامية إلى إعادة التوازن لصندوق التقاعد غير كافية وإنما هي حلول ظرفية مثل ضخ أموال وإعانات لصندوق التقاعد، ومن خلال هذه الورقة البحثية فقد تم التوصل إلى عدة نقاط منها :

- تعتمد الجزائر في نظامها التقاعدي على نظام التوزيع.
- يشهد صندوق التقاعد عدة إختلالات مالية مقارنة ببقية صناديق التامين.
- يعتبر التمويل بالإشتراكات المصدر الرئيس لتمويل صندوق التقاعد في الجزائر.
- يأخذ صندوق التقاعد الحصة الكبيرة من الإشتراكات مقارنة ببقية الصناديق.
- يمول صندوق التقاعد من الجباية البترولية ضمن مايعرف بصندوق إحتياطي التقاعد.
- تساهم الجباية البترولية بنسبة قليلة حيث لاتتعدى 12% من إيرادات الصندوق على الأكثر.
- إن الاعتماد على الجباية البترولية قد يزيد في عجز الصندوق نظرا لعدم إستقرار اسعار النفط.
- المراجعات الدورية لمعاشات المتقاعدين تزيد في عدم التوازن المالي للصندوق.

ومن خلال ماسبق يمكن إعطاء التوصيات التالية :

- مراجعة النظام الذي يبنى عليه التقاعد في الجزائر.
- إعادة النظر في نسب توزيع الاشتراكات بما يتماشى ووضعية كل صندوق وإيجاد الية لتحويل الفوائض بين الصناديق في حالة العجز.
- وضع خطة لإستثمار فوائض الصندوق في حالة وجود فائض لإستغلالها في حالات العجز.
- رفع نسبة مساهمة الجباية البترولية في صندوق التقاعد.

VI. قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب :**

صلاح الدين الصديق، محمد، 1989، مبادئ التأمين، دار النهضة العربية، بيروت.

محداد، مليكة، 2018،التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر من خلال الإصلاحات الإقتصادية،النشر الجامعي الجديد، تلمسان.

- **المقالات في مجلة علمية :**

الامانة العامة للحكومة، 1983، القانون المتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية، العدد 28، الجزائر.

الامانة العامة للحكومة، 2016، القانون المتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية، العدد 78، الجزائر.

- **الرسائل الجامعية :**

محداد مليكة، 2012، واقع وآفاق الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) وتكاملها مع الآليات الجديدة للتقاعد في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

أقاسم، نوال، 2012، إصلاح نظام التقاعد في الجزائر على ضوء التغيرات الاقتصادية الحالية رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- **المو اقع الالكترونية :**

الخبر اونلاين، 2017، 500مليار دينار لدعم العجز المالي لصندوق التقاعد، https://www.elkhabar.com/press/article/127281

معطالله، سهام، 2018، هل يفلس صندوق التقاعد الجزائري، العربي الجديد ، https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/11/18/